

الحلقة (٩)

مسألة: بحيث يستمر الليل أو يستمر النهار في بعض الفصول مدة أربعة وعشرين ساعة، فما العمل في صلاته ومتى يصلي الصلوات؟

نذكر خلاصة ما جاء في قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في هذا الباب، قالوا: "من كان يقيم في بلاد يتميز فيها الليل والنهار بطلوع فجر وغروب شمس، إلا أن نهارها يطول جداً في الصيف ويقصر في الشتاء، وجب عليه أن يصلي الصلوات الخمس في أوقاتها المعروفة شرعاً لعموم قول الله تعالى { أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا }" فيجب عليه إذاً أن يؤدي الصلوات على هذه الأوقات، ابتداءً من طلوع الفجر وطلوع الشمس، إلى منتصف النهار، إلى غروب الشمس، إلى غروب الشفق، كل هذه أوقات تتميز، فإذا يُصلي حتى لو طالت الفترة بين بعضها عما هو معتاد في البلدان الأخرى، نتابع القول ثم قالوا: "ومن كان يقيم في بلاد لا تغيب عنها الشمس صيفاً ولا تطلع فيها شتاءً، أو في بلاد يستمر نهارها إلى ستة أشهر ويستمر ليلها إلى ستة أشهر مثلاً فيجب عليهم أن يصلوا الصلوات الخمس في كل أربع وعشرين ساعة، وأن يقدروا لها أو يُقدِّروا لها أوقاتها، ويحدوها معتمدين في ذلك على أقرب بلاد إليهم يتميز فيها الصلوات المفروضة بعضها عن بعض، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم (حَدَّثَ أصحابه عن المسيح الدجال، فقالوا: ما لبثه في الأرض؟ قال: أربعون يوماً، يوماً كسنة، ويوم كشهر ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم، فقليل يا رسول الله اليوم الذي كسنة أيكفينا فيه صلاة يوم؟ قال، لا، أقدروا له)، فتجب على المسلمين في البلاد المذكورة أن يحددوا أوقات صلاتهم معتمدين في ذلك على أقرب بلاد إليهم يتميز فيها الليل من النهار، وتعرف فيها أوقات الصلوات الخمس بعلاماتها الشرعية في كل أربع وعشرين ساعة"، لأن اليوم بشقيه الليل والنهار مجموعه أربعاً وعشرين ساعة، فإذا في خلال الأربع وعشرين ساعة يصلي المسلم هذه الصلوات الخمس، فإن كان في بلد كما تقدم يتميز فيه الليل عن النهار على ما تقدم في الأحاديث، وأما إذا كان في بلدان يستمر فيها الليل طويلاً أو يستمر فيها النهار طويلاً بحيث يستمر لأكثر من يوم فحينئذٍ يقدر له قدره، كما تقدم في هذا والله أعلم.

نأتي إلى الحديث الثاني في المنهج وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر" متفق عليه، ولمسلم عن عائشة رضي الله عنها نحوه وقال: "سجدة" بدل ركعة ثم قال: "والسجدة إنما هي الركعة".

هذا الحديث بين أن وقت صلاة الصبح يمتد إلى طلوع الشمس، وأن وقت العصر يمتد إلى غروب الشمس.

ولفظه "من أدرك من الصبح" من هذه شرطية، وشرطها كلمة أدرك التي بعدها، ونقول هي "أدرك" الأولى لأنه تأتي أيضاً "أدرك" ثانية، فالأولى هي التي تلي الشرطية هنا، وجوابها "أدرك" الثانية، والفاء: جاءت لتربط الجواب بالشرط.

قوله صلى الله عليه وسلم "فقد أدرك الصبح" أي أدرك صلاة الصبح في وقتها أداءً، أما كلمة "سجدة" في حديث عائشة رضي الله عنها معناها: الركعة، بركوعها وسجودها كاملة، ولا يمكن أن تكون السجدة دون ذلك، فيفهم هذا.

فالحديث كما نرى دل على أن من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس اعتبر إدراكاً للصلاة في وقتها فهي أداء لا قضاء، ولكن ينبغي للمسلم أن لا يؤخر الصلاة عن أول وقتها إلا لعذر، فليحرص على أداء الصلاة في أول وقتها، وهو بلا شك أفضل، وإن كان صلاته في آخر الوقت لها أداء، إلا الصلاة في أول وقتها هو الأفضل.

فإن تأخر لعذر ثم لم يتمكن من أداء صلاة الصبح قبل طلوع الشمس كاملةً، فإن أدرك من الوقت ما صلى فيه ركعة، أي أدى ركعة كاملة قبل أن تطلع الشمس، فحينئذٍ قد أدرك الوقت ويصلي ركعة بعد طلوع الشمس لأنه قد يفهم -وهذا مفهوم خاطئ- أنه بذلك أدرك بهذه الركعة وتكفيه الركعة، لا، لا بد أن يصلي ركعتين، وهي الفريضة فريضة الصبح، لا بد أن يصليها، ولكنه حينما أدرك مقدار ركعة من الوقت فصارت الثانية تبعاً للأولى فكأنها في الوقت أيضاً أداءً كما دل له هذا الحديث، وإلا فلا يكتفي بالواحدة بل لا بد أن يصلي الركعتين كاملة، ولكنه حينما أدرك الركعة الأولى في الوقت ثم خرج وقت صلاة الصبح بعدما قام للثانية، فالثانية تتبع الأولى وتكون أداءً لا قضاء، ولكن كما قلت لا يكتفي بالركعة، الفريضة هي ركعتان، فينبغي أن يصلي ركعتين كما أوجب الله سبحانه وتعالى على عباده.

أيضاً دل الحديث على أن من أدرك ركعة من صلاة العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك الصلاة في وقتها أداءً لا قضاء أيضاً، ونقول هنا أيضاً مثل ما قلنا في صلاة الصبح، أنه إذا أدرك ركعة من صلاة العصر كاملة قبل غروب الشمس فقد أدرك الوقت، ويجب عليه أن يأتي بالركعات الأخريات بعد ذلك مباشرة، لا يكتفي بركعة، الركعة ليست فرض للعصر، العصر فرضه أربع، ولكن هنا أدرك الوقت وصارت صلاته كلها أداءً، هذا مفهوم الحديث ومعنى الحديث أنه صلى الصلاة في وقتها لا أنه يكتفي بركعة، بل يصلي ما تبقى من الصلاة حتى ولو خرج من الصلاة، ويعتبر ذلك أداءً لا قضاء، وهذا هو ما دل عليه الحديث.

وهنا أيضاً نؤكد بأن تأخير صلاة العصر إلى ما بعد اصفرار الشمس لا يجوز، لا ينبغي أن يعتمد المسلم تأخير الصلاة إلى هذا الوقت، لأن هذا الوقت من اصفرار الشمس هو وقت ضرورة وليس وقت اختيار، فلا ينبغي له أو لا يجوز له أن يؤخر صلاة العصر إلى هذا إذا كان مختاراً، أما كان مضطراً

لذلك كونه نام ثم لم يستيقظ أو أشغله شغلا ما استطاع معه كذلك فحينئذ نقول هذا الوقت هو وقت ضرورة ويصلي فيه، فإن أدرك الصلاة كاملة قبل غروب الشمس فبلا شك صلى في الوقت، وإن أدرك منها ركعة قبل غروب الشمس فينجر الحكم أيضاً للركعات الأخريات، وتصير أداءً لا قضاءً، أما إذا لم يتمكن من أداء ركعة قبل غروب الشمس فتكون صلاته قضاءً لا أداءً، ولكنه كما قلنا إن كان تأخره بعذر فهو غير آثم فيرفع عنه الحرج والإثم، أما إذا أخر الصلاة بغير عذر إلى أن يخرج وقتها سواء كان العصر أو غيرها من الأوقات الخمسة المفروضة فهو آثم في تأخيرها ويقضي الصلاة بعد ذلك، لكن صلاته هنا مع الإثم، هذا ما دل عليه هذا الحديث في بيان إدراك الصلاة أداءً إذا أدرك منها ركعة في وقتها، فينجر الحكم على ما بعدها وتكون الصلاة بذلك أداءً لا قضاءً.

قال الحافظ ابن حجر في الحديث: وله عن عقبة ابن عامر رضي الله عنه (ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن، وأن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس، وحين تضيّف الشمس للغروب) رواه مسلم هذه أوقات ثلاثة جاءت في هذا الحديث لبيان الأوقات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وعن دفن الموتي فيها، فبين النبي صلى الله عليه وسلم هنا ثلاثة أوقات:

الوقت الأول: من طلوع الشمس، أو من بداية طلوع الشمس، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم ((حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع)) ومعنى بازغة أي بدأت في الظهور، فحينئذ يكون هنا بداية وقت النهي، وهذا الوقت يستمر حتى ترتفع، **ما مقدار الارتفاع؟** جاء مقدار الارتفاع في حديث آخر بينه النبي صلى الله عليه وسلم "قيس رمح أو رحين" ولعله فيما يظهر لنا والمراد بقيس رمح أي في نظر الرائي، يعني الذي ينظر إلى الشمس فإذا الذي بينها وبين الأفق ما يقارب رمح أو رحين، هذا المراد في نظر الرائي، وإلا فالمسافة الحقيقية الله أعلم ما مقدارها، لكن في نظر الرائي من ينظر إلى الشمس يرى أنها قد ارتفعت بهذا المقدار، **والذي يظهر والله أعلم أن تحديدها بالزمن لعله ما بين عشر دقائق إلى ربع ساعة بعد طلوع الشمس**، يعني إذا ظهر قرص الشمس بعد ذلك بعشر دقائق أو ربع ساعة ينتهي وقت النهي، هذا هو الوقت الأول في هذا الحديث الذي نهى فيه النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وعن دفن الموتي.

الوقت الثاني: قال صلى الله عليه وسلم "وحيث يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس" قائم الظهيرة معناه: أن تصير الشمس في وسط السماء، تبتدئ من جهة المشرق ترتفع إلى أن تصل إلى أقصى ارتفاع لها في نظر الرائي فتصير في وسط السماء، هذا الوقت وقت نهى الوقت أيضاً ليس بطويل، لأن الشمس لا تقف، وإن كان يرى الناظر إليها أنها وقفت، هي لا تقف هي جارية ماشية، لكنها لما تصير في وسط السماء يتخيل للرائي أنها واقفة وهي ليست كذلك، فإذا تحركت الشمس جهة الغرب والظل بدأ يتحرك جهة الشرق فيكون هنا زالت الشمس، وزال وقت النهي كذلك، وهذا ما نص عليه النبي

صلى الله عليه وسلم "وحيث يقوم قائم الظهيرة" أي تكون الشمس في وسط السماء حتى تزول، فإذا زالت انتهى وقت النهي، وهو وقت يسير جداً.

الوقت الثالث: ثم قال بعد ذلك "وحيث تضيّف الشمس للغروب" ومعنى تضيّف الشمس للغروب أي تميل نحو الغرب وتبدأ في الغروب، تضيّفت أي كأنها تهيأت للغروب وأصبحت على مشارف الغروب فهذا وقت نهى إلى أن يكتمل غياب القرص.

هذه ثلاثة أوقات نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وعن دفن الموتي.

وهناك وقتان آخران ينضمّان إلى هذه الأوقات الثلاثة لكن لعل في هذه الأوقات الثلاثة خاصية لم تكن في الوقتين الآخرين وهو دفن الموتي، وأما الصلاة فالنهي في هذه الأوقات الثلاثة وفي الوقتين الآخرين، الوقتان الآخران كما بينها النبي صلى الله عليه وسلم جاءت في حديث أبي سعيد وهو حديث أخرجه مسلم، يقول النبي صلى الله عليه وسلم في أوقات النهي "لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس" فهنا ذكر وقتين لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس، ففي هذين الوقتين النهي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة، لكن لم يتطرق فيهما لدفن الموتي، فمعنى ذلك أنه من بعد صلاة الصبح إلى قبيل طلوع الشمس لنا أن ندفن الموتي، ليس وقت نهى عن الدفن، هو وقت نهى عن الصلاة، إنما وقت النهي عن الدفن يبتدئ من ابتداء طلوع الشمس إلى أن ترتفع قيس رمح أو رحمين، أما من بعد صلاة الصبح إلى قبيل طلوع الشمس فهذا منهي عن الصلاة فيه وليس منهي عن دفن الموتي فيه، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم "ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس" أيضاً منهي عن الصلاة في هذا، أما دفن الموتي فيجوز بعد صلاة العصر ما لم تضيّف الشمس للغروب، ما لم تكون متهيئة للغروب، فحينئذ يبدأ وقت النهي عن الدفن، فيتنبه لهذا.

وأوقات النهي ممكن أن نقول عند بسطها هي خمسة، ولكن عند إجمالها هي ثلاثة، فنقول في أوقات النهي بالبسيط:

الوقت الأول: من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ومنهي في هذا الوقت عن الصلاة فقط.

الوقت الثاني: من طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح أو رحمين، وهذا الوقت الثاني منهي فيه عن الصلاة وعن دفن الموتي.

الوقت الثالث: عند قيام الشمس حال استوائها في وسط السماء حتى تزول وهذا أيضاً وقت منهي فيه عن الصلاة وعن دفن الموتي.

الوقت الرابع: من بعد صلاة العصر إلى اصفرار الشمس، أو إلى التضيّف للغروب هذا وقت منهي فيه عن الصلاة، ولكن لا يدخل فيه النهي عن دفن الموتي، لأن ما جاء في حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه غير داخل في هذا.

الوقت الخامس: من الاصفرار حتى يتم الغروب وهذا منهي عن الصلاة وعن دفن الموتي فيه. فهذه أوقات خمسة عند بسطها، وما نهي عنه في كل وقت من هذا، ولكن عند إدخال بعضها في بعض يمكن أن نجعلها ثلاثة، ولكن لعل هذه في الصلاة أما دفن الموتي، فكما قلنا فيه خصوصية لبعضها.

فالوقت الأول: هذا عند الإيجاز نقول من بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس قيد رمح أو رمحين.

والوقت الثاني: حين تكون الشمس في وسط السماء حتى تزول.

الوقت الثالث: من بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، هذا عند دمج الأوقات في بعضها، أما تفصيلها كما جاء في الحديثين فهو كما بينت قبل هذا في البسط.

لكن كما قلنا أن ما جاء في حديث عقبة قول عقبة بن عامر (ثلاثة ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا) وجاءت لفظة نقبر بضم الباء، وتأتي أيضاً بكسر الباء فيقول نقبر وهذه لغتان في هذا، فيصح فيها الضم ويصح فيها الكسر، فإذاً ثلاثة أوقات منهي عن الصلاة ودفن الموتي فيها، ووقتان منهي عن الصلاة فيها فقط، وأما دفن الموتي فليس داخل في النهي.

مسألة: نوعية الصلاة المنهي عنها في هذه الأوقات

أجمع العلماء على تحريم صلاة النوافل المطلقة في هذه الأوقات، وأنها لا تصح ولا تنعقد في أوقات النهي الخمسة كما تقدم، لكنهم اختلفوا في ذوات الأسباب، عندنا نفل مطلق، وعندنا نفل بسبب، فعندنا صلاة لها سبب فهل هذه الصلاة تدخل في النهي أم لا؟ فهذا هو المراد بذلك ومن هذه النوافل مثلاً تحية المسجد، وركعتا الوضوء، وصلاة الكسوف، فهذه ذوات أسباب، فهل تدخل في النهي لا تصل في الأوقات المذكورة؟ أم أنها خارجة عن ذلك؟

القول الأول: فذهب جمهور الأئمة إلى عدم جواز نفل الصلاة في أوقات النهي مطلقاً، سواء كان ذلك من ذوات الأسباب أو غيرها والدليل ظاهر هنا على هذا.

القول الثاني: ولعله ظاهر مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وهي رواية قوية عن الإمام أحمد اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أصحاب أحمد، قالوا بجواز صلاة النافلة ذات السبب في أوقات النهي.

منشأ الخلاف بين الفريقين هو بدو التعارض بين الأحاديث، فطائفة أخذ منها بعمومها، وطائفة قيدها وقال أن ذلك يفيد الاستحباب وهناك نصوص تحث على صلاة النافلة ذات السبب وبيان فضلها.

والذي يظهر والله أعلم من أقوال الأئمة هو جواز صلاة النافلة ذات السبب في وقت النهي، ومما ذكره الشيخ عبد الرحمن السعدي في هذا قال: "بتجوز ذوات الأسباب في وقت النهي" قال وهذا أرجح من

منعها، لأن ذوات الأسباب تفوت بفوات أسبابها بخلاف النوافل المطلقة، **إذاً القول الراجح في هذا والله أعلم** أنه جواز صلاة النوافل ذوات الأسباب فتصلي في أوقات النهي.

تأتي معنا أيضاً الفرائض التي تأخرت عن وقتها هل تصلي في أوقات النهي؟

الجواب على ذلك نعم، لأن الحديث نص على ذلك "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك" ولو كان وقت نهى؟ نعم ولو كان وقت نهى، فالحديث يدل على هذا، كفارتها أن يصلها إذا ذكرها، فإذا الصلوات المفروضة تقضى حتى في أوقات النهي، وإنما يكون النهي هنا للنوافل، والنوافل كما تقدم على شقين: منها نفل مطلق هذا مجمع على تحريم الصلاة في هذه الأوقات، ومنها نفل بسبب الخلاف فيه كما تقدم قائم، والذي ترجح جواز الصلاة النافلة ذات السبب حتى وإن كان في وقت نهى، أما الفرائض فلا تدخل في وقت النهي مطلقاً، فيصلّي الفريضة حتى وإن كان في وقت نهى لأن الحديث دل على ذلك "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك" فإذا ما دام أنه لا كفارة لها إلا أن يصلّيها فليصلها حتى وإن كان في وقت نهى.